

## نتائج الدراسات

أفادت الدراسة العلمية لمعطيات تقنيات هندسة الإنجاب والوراثة مدى تأثيرها البالغ في نسق القيم الاجتماعية ، وبصفة خاصة تلك القيم التي تصون الذات الإنسانية من العبث في مقوماتها الأساسية ، وتضمن لها تفردا ، وفي نفس الوقت تمايز أفرادها وراثيا ، كما أفادت بتباين قدرات الشعوب في تحمل صدمات هذه التقنيات باختلاف المستوى الثقافي الذي تتمتع به .

وفي ضوء هذه النتيجة المحورية للبحث توصلنا إلى عدة نتائج تتعلق أولاً بالمواقف الأخلاقية تجاه تطبيق تقنيات علوم الأحياء الطبية على الجنس البشري ، وثانياً الأحكام الشرعية لهذه التقنيات وثالثاً طريقة إدارة العلاقة بين مكتسبات العلوم الأساسية وبين ركائز العلوم الإنسانية أو الاجتماعية العاكسة للقيم ، ورابعاً مدى القبول الاجتماعي لهذه التقنيات وخامساً تنظيمها القانوني ، ونزيد هذه النتائج إيضاحاً فيما يلي :

### ١ - الأخلاق الدينية المسيحية :

توصل الباحث إلى حصر اتجاهات الأخلاق الدينية السائدة في الدول المتقدمة علمياً والتي شهدت التطورات التي أصابت حزمة العلوم المنخرطة فيما يسمى بتقنيات الأحياء (البيوتكنولوجي) شاملة علمى الأجنة والوراثة ، وقد تبين من دراسة هذه الاتجاهات ما يلي :

أ - إن مبادئ الديانة المسيحية وإن كانت ثابتة وأبدية في أصل وضعها إلا أن التعبير عنها يتطلب ، في عالم متغير ، تطويرها ، وهذا هو ما يتطلبه العلم حتى تتماشى المعتقدات الدينية مع حقائق الأشياء .

ب - أوحى متطلبات الحياة العملية لأصحاب النظريات الأخلاقية ذات الاتجاه الغائي بفكرة إمكانية استبدال المبدأ الأخلاقي بغيره مما عساه أن يوصل أصحاب الشأن إلى غايتهم . وما دامت مبادئ الأخلاق مجرد ضوابط من ضوابط المعرفة ، فمن الطبيعي أنه كلما تغيرت المعارف لزم تعديل مبادئ ضبطها ، وعلى هذا الأساس تتقبل بعض الاتجاهات الأخلاقية السائدة في الغرب تطبيق تقنيات الإنجاب الحديثة على الإنسان مع أنها كانت تُعتبر مخالفة لمبدأ أصلي قوامه محدودية قدرة الإنسان بالقياس لقدرة خالقه . ويقال

تبريراً لذلك أنه إذا أدى الالتزام بسلم القيم الاجتماعية القائم إلى حرمان الناس من الاستفادة بنتائج التقنيات الحديثة ، فإنه يفقد بذلك سبب وجوده ويتعين من ثم تطويره .

ج - يجب أن نُدخل في الاعتبار ، عند محاولة البحث عن مصفاة الأخلاق الدينية ترشيداً لمكتسبات العلم الحديث ، المستوى الثقافى لدى الشعب المعين ومدى قبوله التغيير والتبديل فى سلم القيم الاجتماعية السائدة لديه .

## ٢ - الأحكام الشرعية لهندسة الإنجاب :

توصل الباحث إلى استنباط الحكم الشرعى لتقنيات هندسة الإنجاب ، وما يتصل بها من التعديل فى الحقيقة الوراثية البشرية ، والآثار الوضعية لتطبيقها على الجنس البشرى ، وقد تراوح الحكم التكملى بين الحل والحرمة بحسب المسألة محل البحث على التفصيل الذى سنعرضه بعد قليل .

- تضمن البحث بياناً بالقواعد الكلية المستمدة من مصادر الشريعة ، وهو ما يقدم إطاراً عاماً يستعان به فى بحث ما يُستحدث فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية إذا ما أُريد تطبيقه على الجنس البشرى . وهذا هو فى الواقع أحد مفردات المنهج الذى اعتمدناه والقائم على الارتفاع بالجزئيات إلى مستوى الكليات ، الأمر الذى يطلبه أهل الاختصاص بالفتيا .

- وقد انتهينا إلى عدة نتائج فيما يتعلق بالأحكام التكميلية والوضعية لهندسة الإنجاب والوراثة نعرضها فيما يلى :

أ - شرعية الإخصاب الصناعى الذاتى بين زوجين بشروط محددة أهمها تحقق الضرورة الموجبة .

ب - حرمة الإخصاب الصناعى ذى العنصر الأجنبى فى كل أساليبه بما فيه استخدام رحم أجنبى عن الزوجين ولو كان الرحم المُستخدم هو رحم زوجة أخرى لصاحب المنى .

ج - رعاية لمصلحة ولید الإخصاب الصناعی ذی العنصر الأجنبی ، فإن نسبہ یثبت من جهة الأمومة لصاحبة البویضة إذا كانت هی ذاتها صاحبة الرحم ، أما إذا اختلفتا وقدرنا أن الولید یتصل بهما بصلتین متعادلتن فی القوة والأثر (صلة الدم بالنسبة لصاحبة البویضة وصلة الرحم بالنسبة لصاحبة الرحم) وهما صلتان یقف علیهما معاً النسب الصحیح الكامل ، أقول إذا قدرنا ذلك فإن نسب الولید یثبت لأیهما وفقاً لما وقع علیه الاتفاق ، وإلا أثبت القاضی النسب للمرأة التي یقدر أنها الأقدر علی تقديم رعاية أفضل للولید .

د - حرمة زراعة أعضاء التکثیر .

هـ - یجوز عند الضرورة علاج الخلل الوراثی أو العیب فی الموروثات (الجینات) داخل الشفرة الوراثية فی اللقیحة البشریة (الناجمة عن اندماج البویضة بالمنی) وذلك إذا اقتصر الأمر علی مجرد تعديل وضعها لتأخذ مکانها الصحیح ، أما استبدال الموروثات بغيرها من مصدر أجنبی فهو غیر جائز .

و - یکشف العلم کل يوم ، حکمة الخالق فی تشریعاته ، وهو بحکمته رتب أمور خلقه بأحكام شرعية قطعية الثبوت والدلالة مثل أحكام الزواج والنسب ، تحقق مصالحهم ، ولا یجوز الخروج علیها أو تعديلها ، وبالتالي نحرّم کل وسیلة مؤدية إلى مخالفة هذه الأحكام الشرعية ، ولكن إذا کان النص یحتمل أكثر من معنی وأبان التقدم العلمی عن حقيقة معينة فیجب تفسیر النص علی المعنی الذی یتسق مع هذه الحقيقة .

### ٣ - طريقة إدارة البحث فی موضوع مرکب الطبیعة :

لقد توصلنا إلى متطلبات إدارة العلاقة بین مکتسبات العلوم الأساسية والتطبيقية (سواء فی مجال البحث أو فی میدان التطبيق) و بین العلوم الإنسانية العاکسة للقيم الاجتماعية (وبصفة خاصة الدین والأخلاق والقانون) ، وهی العلوم التي تُصدر أحكاماً قيمة أو تقويمية علی هذه المکتسبات وتقتراح الضوابط التي یحتملها المستوى الثقافی السائد فی المجتمع ، وانتهی الباحث فی هذا الصدد إلى النتائج الآتية :

أ - توصل الباحث ، فيما يتعلق بمدى قبول الأخلاق الدينية لمكتسبات التقدم العلمى فى مجال علوم الأحياء والوراثة والأجنة ، إلى حتمية توافر حد أدنى لدى الباحث من الاختصاص المركب فى هذه العلوم مجتمعة ، فإن لم يتيسر ذلك فينبغى العمل على إقامة تعاون بين العلماء المتخصصين فى العلوم الكونية وفى العلوم الشرعية لتبادل المعلومات وإجراء المناقشات . وربما دفعنا هذا المقتضى إلى إبراز أهمية تكوين فقهاء متخصصين فى العلوم الكونية ، وتظهر فائدة تلاقح الأفكار هكذا فى وقوع الحكم الشرعى على محله الصحيح ، إذ يلزم قبل إصدار الحكم القيمى (الضابط) ، مما يتعلق بحدود المشروعية على مكتسبات العلوم الكونية (خاصة ما يتعلق منها بالتحكم فى الذات الآدمية) ، يلزم معرفة المرتكزات العلمية لمثل هذا الحكم ، وهذا ما تقتضيه على أية حال قاعدة منهجية قوامها أن حكم الشئ فرع تصوره ، كما أن هذا هو الذى يجلب ، فى النهاية ، الاطمئنان إلى صحة الحكم .

ب - يجب أن يكون من بين أهداف الربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية فى مجال تقنيات الأحياء الطبية (الوراثة والأجنة) تعميق قيمة الإنسان (إنسانية الإنسان) لدى دارسى العلوم الطبيعية والأساسية من جانب وتزويد دارسى العلوم الإنسانية بنظرة علمية لتمكنهم من التعامل مع مشكلات الحياة اليومية معاملة موضوعية .

ج - قبول استخدام علوم الأحياء الطبية فى البلاد الإسلامية يقتضى احترام منهج النظر العلمى الحديث القائم على التجربة والملاحظة ، ما دام لا يصادم ديناً ولا يوهن إنسانية الإنسان .

#### ٤ - ترقية الوعى الثقافى :

تتطلب قدرتنا ، أو إن شئت قل رغبتنا ، على استيعاب أساليب هندسة الإنجاب والوراثة، الوعى بأسباب التقدم التقنى ومتطلباته وآثاره ومحاولة تطويعها لإشباع حاجتنا الأساسية وفق نظام علمى مدروس للأولويات تحتل فيه القيم الثابتة بوحى من السماء مرتبتها المتميزة وتتكيف فى سلمه القيم الأخرى بحسب ما يُمليه صالح الإنسان ، كما تتوقف هذه القدرة

على الفصل بين الحكم المنزل والقيم الموروثة عن السلف التي تسبب ، دون داع من الدين ، صراعاً مع الحاجات الإنسانية المشروعة .

#### ٥ - التنظيم القانوني :

يقع على الدولة مسؤولية استخدام أساليب وتقنيات الأحياء الطبية بما يخدم حقوق الفرد ويحفظ متطلبات المجتمع . ومن المرغوب فيه تحقيقاً لهذه الغاية جمع أصحاب الفكر في مجال علوم الحياة ومشتقاتها وميدان العلوم الاجتماعية ، كالدين والقانون ، في إطار تنظيمي يبحث فيه عن نقطة التوازن بين قيم المجتمع ومكتسبات العلم التي تخدم المصالح المادية للإنسان ، ليأثري دور القانون بعد ذلك مكرساً ما تقتضيه الأولويات في سلم القيم الاجتماعية ومبيناً حدود ما هو جائز من الأعمال المحققة لمصلحة الإنسان المادية ، وذلك دون إخلال بما هو ثابت ثبوتاً قطعياً في الدين .